حتى لا يتحول العراق إلـى وريث كسول مسرف

حميد الموسوي

مع تصدير أول برميل للنفط من أرضنا العربية المعطاء واستثمار دولاراته كدخل قومي صارت هذه النعمة تمثل المصدر الأول والرئيس لموارد الدولة واعداد موازنتها العمومية وصارت الحقول الاخرى، الزراعية والصناعية والتجارية والضريبية والسياحية تأتي بمراتب متفاوتة ولا تحظى إلا بالقدر القليل من اهتمام الحكومات ويوما بعد آخر أخذ يضعف دورها وربما أصاب بعضها الركود أو الاضمحلال وخاصة بعد موجات ارتفاع سعر النفط ابان بدايات ثمانينات القرن الماضي وآخرها وليس اخيرها موجة الأسعار الأخيرة والمرشحة لبلوغ أرقام قد تصل تسعين أو مائة دولار للبرميل الواحد. وبغض النظر عن أسباب ومقاصد وأهداف هذه الزيادة في الطلب المصحوبة بارتفاع جنوني في الأسعار والتي انسحبت على ارتفاع أسعار جميع المنتجات الصناعية والزراعية والخدمية سواءا في البلدان المصدرة للنفط أو البلدان المستوردة له والتي ستستمر طرديا مع تصاعد وتيرة الانتاج والتنمية الانفجارية التي تشهدها دول غير الولايات المتحدة واوربا مثل الصين واليابان وكوريا وماليزيا وما تتطلبه خطط تلك الدول من الوصول الى ذروة الانتاج العالمي وما يصاحب تنفيذ برامجها من طلب مستمر ومتزايد على النفط ومع حاجة الدول المصدرة المنتجة للمردود المالي الذي توفره عمليات تصدير كميات كبيرة من النفط، لابد ان تضع هذه الدول في حساباتها ان هذه المادة قابلة للنضوب والنفاد في وقت معين.

الاعتماد الكلي على ايرادات النفط وعدم استثمار الجزء الاكبر منها في اقامة المشاريع الستراتيجية أثر على جميع القطاعات المنتجة في العراق، وأصاب طاقاته بالخمول والتراخي والاتكالية وحوله الى وريث كسول مسرف يعتاش على حصته من ارث يتناقص يوما بعد يوم الى ان ينضب!

ومن هنا يتوجب على حكوماتها الاستعانة بالخبرات الخلاقة المبدعة لوضع خطط مقابلة بغية اقامة مشاريع ستراتيجية اعتمادا على استثمار جزء من المردود المالي لصادرات النفط كي تكون هذه المشاريع رصيدا مستقبليا وظهيرا قويا عند قلة وانخفاض انتاج النفط. وقد لوحظ قيام بعض الدول المنتجة للنفط– الدول غير الزراعية– بتنشيط الحقول التجارية بحيث صارت مراكز تجارية عالمية حيث سيحقق لها هذا النشاط ارباحا سنوية هائلة تضاهي المردود المالي لانتاج النفط.

وفي عراقنا الحبيب– ومنذ انتاج وتصدير النفط من اول بئر أكتشف فيه– وعلى تعاقب النظم والحكومات، ظل النفط يشكل العمود الفقري لاقتصادياته وتغطية نفقاته وتمويل مشاريعه، وانصب جل اهتمام الحكومات المتعاقبة على استخراج المزيد منه وتصديره دون التفكير بانعاش الحقول الاخرى التي تمثل معينا لا ينضب وخاصة الزراعة، حيث حولت السلطة السابقة واردات النفط الى اكداس عتاد وحاويات T.N.T ومشاجب أسلحة وتبنت سياسة عسكرة الشعب من فلاحين وعمال وحرفيين وتربويين ومثقفين فأماتت ما تبقى من حقول الرز والحنطة والشعير واحرقت بساتين النخيل والفواكه والخضار. واغلقت مصانع واعدة لبعض المنتجات حتى صار العراق مستوردا لكل شيء وظل النفط مصدر التمويل الوحيد بلا ناصر ولا معين. ولم تتغير الحال بعد سقوط السلطة السابقة وإن تغيرت الأهداف والتوجهات بل ازداد الاعتماد على واردات النفط اثر التوقف التام للمنتجات الزراعية والصناعية المحلية بسبب الانفتاح الشامل للاستيراد غير المحدود وغير المقنن وتوقف ايرادات الضرائب والسياحة نتيجة الفوضى واضطراب الأوضاع الأمنية التي صاحبت عملية اسقاط السلطة السابقة واضطرار الحكومة الجديدة لتكثيف الجهود نحو مكافحة الارهاب والفساد المالي والاداري ومحاولة اعادة الإستقرار والبدء بعملية الاعمار.

صحيح ان عملية البناء والاعمار واعادة ترتيب مفاصل الدولة بعد التخلص من تداعيات وتراكمات الفترة السابقة ومحاولة سد حاجة المواطن العراقي بانجاز المشاريع الخدمية وتوفير مستلزمات حياته اليومية تحتاج الى المزيد من مليارات الدولارات لكن هذا لا يعني إهمال الأركان الأساسية الاخرى في توفير الموارد المالية خاصة الزراعة التي تشكل عصب الأمن الغذائي القومي لأي بلد حتى في البلدان التي تمتاز بالانتاج الصناعي المتقدم وتعتمد اعتمادا كليا على صادراتها من الصناعات المختلفة، اذ تقوم أنظمة تلك البلدان بتقديم الدعم اللامتناهي للقطاع الزراعي لديمومة انتاجه واستمراره في العطاء جنبا الى جنب مع القطاع الصناعي والخدمي والسياحي ليتشكل بعد ذلك التوازن الاقتصادي التام في كافة المفاصل الحيوية في البلد.

مسألة التطلع الى وضع خطط ستراتيجية للقطاعات الزراعية والصناعية والسياحية والنهوض بها بغية استثمار مواردها كظهير ورديف أساس لموارد النفط، حق طبيعي ومشروع وأمر في غاية الأهمية كان المفروض ان يوضع في اولويات اهتمام الحكومة ما دامت كل مقومات تحقيقه متوفرة

ومن هنا يتوجب على المسؤولين المبادرة الفورية بالتوجه الى اقامة المشاريع الزراعية والتي تحتاج الى دعم كلف الانتاج اولا وذلك كون معظم الأراضي الحالية صالحة للزراعة وكذلك توفر المياه في الكثير من المناطق الزراعية ناهيك عن وفرة الأيادي العاملة في حقل الزراعة. ان الأمر يحتاج اولا الى دعم أسعار البذور والأسمدة والوقود والنقل وتوفيرها بشكل مستمر على ان يصاحبها اعادة عمل مصانع التعليب الغذائية المتوقفة وانشاء مصانع جديدة لهذا الغرض. مع متابعة مستمرة لعملية استصلاح الأراضي واقامة مشاريع الري اللازمة، إذ بامكان العراق الذي ينعم بتربة خصبة ومياه عذبة ومناخ يناسب معظم المحاصيل الزراعية ان يغطي المنطقة العربية بانتاجه الزراعي ويوفر الاكتفاء الذاتي لمواطنيه ويكون الرصيد الأضمن قبل رصيد النفط المهدد بالنضوب.

ان مسألة التطلع الى وضع خطط ستراتيجية لقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة مهمة صعبة وتحد طموح لكنها حق مشروع وتحقيقه ليس مستحيلا ما دامت كل مقومات وجوده متوفرة: فالموازنة العمومية في تزايد مستمر إذ تجاوزت "٤٨ مليار دولار هذا العام"، واليد العاملة المعطلة تضم الملايين من الطاقات الزراعية والصناعية والحرفية وعلى مختلف المستويات، والتربة الخصبة بمساحة ثلاث أو اربع دول متوسطية، والنهران العظيمان بفروعهما وروافدهما يسقيان العراق من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه، والمعادن الثمينة بوفرة رماله وحصاه، وارثه الحضاري وآثاره الموغلة في عمق التأريخ ورموز العالم الدينية والتأريخية ترسم خارطة العراق السياحية، وعقول مفكري العراق وعلمائه ومبدعيه ساهمت في الكثير من الإنجازات الحضارية الحديثة في العالم.

إذن لم يتبق إلا الارادة الصادقة، والنوايا المخلصة والتخطيط السليم، والادارة الكفوءة، والايادي الأمينة.. وكل هذه المستلزمات نزعات انسانية "مقدور عليها" تخضع لذات الانسان نفسه.. وما هي على غيارى العراق واخياره بالأمر الغريب بل هي خيارهم الوحيد.

صلاح زنل

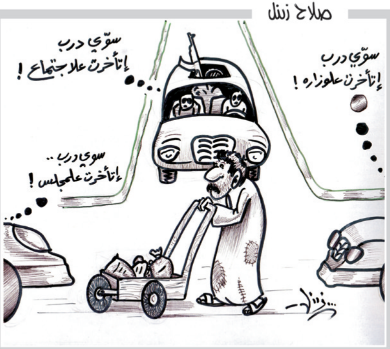
سوّي درب
إتأخرت علوزاره !
سوّي درب
إتأخرت علاجتماع !
سوي درب..
إتأخرت علمجلس !

قرن القوة النسبية

"الجزء الثاني"

لمقال الذي سيطلع عليه القارئ كان قد نشر في صحيفة لوموند الفرنسية الواسعة الانتشار في ٣ أكتوبر ٢٠٠٧ بعنوان (LE SIECLE DE LA PUISSANCE RELATIVE)، وكاتبه هو الباحث الفرنسي بير هاسنر Pierre Hassner.

أن الولايات المتحدة تجد نفسها بمواجهة عالم ليس بإمكانها أن تنسحب منه، ولكن ليس بمقدورها، أيضا، السيطرة عليه، مثلما ليس بمقدورها، كما يبدو، أن تفهمه. وما من أمر يثير دهشة أصدقاء الولايات المتحدة في العالم، مثلما تثيرهم هذه الهوة التي تفصل بين المفاهيم التي تعتمدها ليست إدارة بوش وحدها، وإنما معها أيضا خصومها الديمقراطيون، في تفسير الحقائق والوقائع الجديدة، وبين تلك المفاهيم التي تبدو لبقية العالم واضحة ولا تحتاج إلى تفسير، مع أن هناك فوارق مهمة.

إن صعود القوى الجديدة التي تشكل تهديدا ضمنيا لتفوق الولايات المتحدة لم يأخذ الولايات المتحدة على حين غرة: فقد اعتادت الولايات المتحدة على مثل هذه التحديات التي تحدث بين فترة وأخرى، والقادمة من ألمانيا وروسيا ومن اليابان والصين، وأثبتت الولايات المتحدة، حتى الآن، أنها قادرة على الخروج منتصرة من هذه التحديات، سلما أو حربا. وليس هناك ما يمنعنا من الافتراض بأن الولايات المتحدة ما تزال تحتفظ بقدرتها على التحدي، فنقاط الضعف والهشاشة عند الصين وعند غيرها من القوى الصاعدة بالإمكان مقارنتها، على أي حال، بتلك التي عند الولايات المتحدة.

هناك كثير من الأمور التي بدأت تثير قلق الأميركيين ودهشتهم. ومن هذه الأمور التعقيد وعدم الوضوح اللذان يلفان علاقتهم مع هذه القوى الجديدة. فهم يجدون أنفسهم عاجزين تماما عن تصنيف هذه القوى داخل خانة محددة وواضحة، هكذا وبكل بساطة: هل يضعونها داخل خانة الأصدقاء؟ خانة الأعداء؟ خانة المنافسين؟ ومن بين هذه الأمور هي، قوة التحدي ضدهم التي تبديها دول صغيرة يتزايد عددها، بما في ذلك بعض الدول التي تقع في منطقة نفوذهم في أميركا اللاتينية: يكفي أن نذكر هنا، هذا إذا امتنعنا عن ذكر كاسترو وشافيز وموراليس، كيف أن الولايات المتحدة عجزت عن إقناع دول مثل المكسيك وشيلي على التصويت لصالح قرار الحرب في العراق عام ٢٠٠٣. أكثر من هذا، فأن ما يثير قلق ودهشة الولايات المتحدة هو، العداء المستمر الذي تبديه جماعات وجماهير ضدها، والذي تجد الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن معرفة أسبابه، مثلما يبدو لها محيرا هذا الاعتراض الذي تبديه هذه الجموع ضد الرفاهية الأميركية وضد ما تملكه أميركا من تصور إيجابي لنفسها، وضد الدور الذي تقوم به في العالم. إن المشكلة المركزية هي أن عالم اليوم أصبح، وفي آن واحد، غير متساوق أو غير متجانس بدرجة كبيرة عن السابق، على مستوى الإدراك والعواطف (تحت تأثير العداوات والبعد الديني)، ولكنه أصبح أقل اتساقا وأقل مساواة، على مستوى القوة (بفضل فعالية "سلاح الفقراء" والصعوبة المستجدة التي يواجهها الأقوياء في استثمار ما بحوزتهم من تقنيات).

وحتى نبدأ في فهم عالم اليوم، فنحن بحاجة ليس فقط لما أسماه توماس سيشلنغ Thomas Schelling (اقتصادي أميركي وأستاذ لمادة السياسة الخارجية والأمن القومي والإستراتيجية النووية. حائز، مناصفة، عام ٢٠٠٥ على جائزة نوبل في الاقتصاد، يعتبر كتابه "إستراتيجية الصراع" واحدا من مائة كتاب هي الأكثر تأثيرا في الفكر الغربي بعد الحرب العالمية الثانية ح. ك.)، "نظرية الخصومة غير الكاملة والمشاركة الناقصة une théorie de l'antagonisme incomplete et du partenariat imparfait"، ولكننا بحاجة، أيضا، إلى نظرية اللاتكافؤ الناقص une théorie de l'inégalité incomplète (ما دام القوي لا يملك القوة الكافية التي تجعله يفرض نفسه كليا ويحصن نفسه ضد أي رد) مثلما نحن بحاجة إلى التناظر الناقص (ما دامت الأنانيات والأضطهادات مستمرة وأحيانا تتزايد باضطراد، مع أنها تحدث بصورة أكثر تعقيدا أو أكثر تخفيا). وفي عالمنا الحالي فأن القوة والدبلوماسية، وكذلك المؤسسات الدولية والخطاب الأيديولوجي المرافق، يجب أن تعمل بثبات من أجل إقامة تنظيم ربط محكم لما هو مختلف ولما هو متماسك.

الحروب المتحولة

إننا نشهد حولنا هذه الأيام ما نستطيع أن نطلق عليها "الثورة المضادة في الشؤون العسكرية". فهناك عاملان استجدا وأثبتا محدودية التفوق التكنولوجي المنوط به تحقيق الحد الأدنى من النتائج بأقل ما يمكن من الخسائر البشرية والأضرار المادية. هذان العاملان هما، الإرهاب، وكذلك، ولو بصورة أقل، الإقرار بعجز أي انتصار عسكري مدو وخاطف من تحقيق أي نتائج تذكر. وما نسميه الحرب "اللامتكافئة" إنما يعني أنك تنتظر ردا لا تستطيع التكهن بنوعيته ولا بالجهة التي يأتي منها، يسلطه عليك خصم أقل تقدما من الناحية التكنولوجية وأقل تطورا. وحرب كهذه لا تخضع للقواعد الجديدة للعبة: أي أنها حرب تبحث، ليس عن تهدئة الصراعات وإنما تصعيدها وهي حرب تستهدف، بالضبط، كل ما ترغب الأطراف القوية المهيمنة أن تحتكره لنفسها، أي رغبة هذه القوى المهيمنة في تدجين الحرب وإضفاء طابع حضاري عليها: فيما يخص مواطنيها هي، وفيما يخص ممتلكاتها. وهناك مسألة، هي الأخرى منطقية جدا، وتتمثل في أن إستراتيجية الضعفاء "الفقراء" إنما تهدف إلى دفع القوى العظمى للوقوع في تناقض مع مبادئها الخاصة بها (سواء كانت هذه المبادئ حقيقية أو مجرد إدعاءات)، ودفعها للوقوع في تناقض مع نواياها، عندما تجبرها، بكل عزم ممكن، على تعريض مواطنيها إلى الذبح، عن طريق ممارسة الدروع البشرية، أو عندما تجرها إلى ممارسات قمعية عنصرية.

وما هو أبعد من هذه الإستراتيجية "العقلانية" من وجهة نظر موازين القوة، فأن حربا كهذه تجد لها قبولا من مجاميع من المؤمنين، وتستند على قيم لا تفرق بين مقاتلين وبين مدنيين، أو بين السكان الأبرياء وبين العدو التي تريد تدميره: إنها حرب تهدف إلى إيقاع مزيد من الضحايا المدنيين داخل المجتمعات المصنفة في خانة الأعداء، سواء كان هذا التصنيف يقوم به الإرهابيون أنفسهم، أو يقوم به من يدافع عنهم ويمجد الانتحار والشهادة.

إن القوى الديمقراطية الليبرالية، بدءا من الولايات المتحدة وإسرائيل، تجد نفسها بمواجهة ورطة كلاسيكية: فهي أمام خيارين. الأول هو، أن تتبنى نفس الأساليب التي يتبناها أعداؤها، فتكون أساليبها فعالة، وبالتالي عليها أن تتبارى مع أعدائها، إن لم يكن في حبهم للانتحار، فعلى الأقل في وحشيتهم وفي ازدرائهم لحياة البشر. إما الخيار الثاني فهو، أن تواجه أعداءها وهي مكتوفة اليدين. وهذه الورطة أصبحت أكثر تعقيدا وعصية على الحل، بسبب باعث حاسم، وجديد نسبيا: فالعامل الحاسم في هذه الحرب لا يكمن في القوة التي يتمتع بها طرفا القتال، بقدر ما يتعلق بالطرف الثالث، أي الشعوب، التي هي، في آن واحد، الضحية، والطرف الذي تتم المراهنة عليه، والحكم في هذا التحدي.

ومثلما يؤكد السير روبرت سميث في كتابه القيم (فائدة القوة: فن الحرب في عالم حديث The Utility of Force:The Art of War in the Modern World)، فأن الصراعات والمواجهات التي حلت محل "الحروب الصناعية بين الدول"، ويطلق عليها المؤلف تسمية "حروب وسط السكان"، لم يعد هدفها، بشكل رئيسي، تدمير العدو، أو احتلال أرضه، أو الاستيلاء على مصادره وثرواته، بقدر ما تهدف إلى التأثير على معنويات الشعوب وكسر شوكتهم. والشعوب المعنية هنا هي، تلك التي تدور الحرب على أراضيها، ولكن أيضا (في حال وجود حملة عسكرية) الرأي العام داخل المنطقة بأكملها، وفي العالم كله.

إن ثورة الاتصالات، التي لا تعتبر أقل أهمية من الثورة في ميدان القضايا العسكرية، هي التي يعود لها فضل نشر – في آن واحد تقريبا– عمليات التعذيب في سجن أبي غريب أو الضحايا المدنيين لتنظيم القاعدة، وذلك عبر الصور الرقمية الحديثة والتلفزيون، وإيصالها إلى كل مكان في العالم، سواء إلى تلك المناطق النائية المتخلفة، أو إلى المجتمعات التي ينحدر منها مسؤولو هذه الفضائع. إن الحسابات الدبلوماسية العسكرية على طريقة كيسنجر (وزير الخارجية الأميركي الأسبق(ح.ك.) باءت بالفشل في العراق، مثلما في فيتنام، وذلك بسبب هذا المعطى السوسيو– سياسي.

وبالمقدار نفسه، فأنه من الصحيح القول بأن النتيجة الحاسمة في الحرب التي نتحدث عنها لا تحددها الخسائر الأولية ولا يحددها الغزو، ولكن تحددها التطورات الحاصلة على مدى بعيد داخل البلد الذي تستهدفه الحرب، مثلما تحددها أيضا، ما ينتج عنها من تأثيرات دولية عامة. فالتجربة تكشف، على ما يبدو، إن أي انسحاب قبل الأوان يؤدي إلى كارثة، حتى لو تم الانسحاب بعد مرحلة من الانتصار. والسؤال الذي نطرحه هنا هو: ألا يكون الفشل هو مصير التدخل الذي تقوم به الديمقراطيات (الغربية)، عندما لا يكون هدف التدخل إقامة إمبراطورية دائمية؟..

إن الديمقراطيات (الغربية) تريد من خلال التدخل أن تكون، في الوقت نفسه، مؤثرة، فتنجز أشياء قليلة في وقت قصير جدا،وأن تنجز الكثير الكثير في وقت طويل، لكي تكون أفعالها مقبولة دائما من قبل الشعوب التي تريد تحريرها أو تتظاهر بحمايتها، أو تكون أفعالها مقبولة من لدن الرأي العام عندها.

استهداف تللسقف.. ولعبة الأقوياء

نبيل شانو

للمرة الثانية وفي غضون أقل من سبعة أشهر تستهدف القرية الآمنة الوادعة تللسقف بانفجار سببته سيارة مفخخة ذهب ضحيته شهيدة كانت تعمل في إحدى رياض الأطفال وكذلك إصابة عدد آخر من المواطنين.. وإذا كان الانفجار الأول قد تسبب بعدد أكبر من الشهداء والجرحى وتدمير عدد كبير من الأبنية والممتلكات والمحال التجارية والإضرار بأخرى وشمل ذلك أيضا بعض المؤسسات العامة، فإن الانفجار الثاني قد تسبب بتدمير أكبر وأشد إضافة إلى ذلك فقد زرع عدم الثقة في نفس المواطن البسيط الذي كان إلى ما قبل التفجيرين الإجراميين يتأمل الأمن والسلام وينتظر الفرج بفارغ الصبر خصوصا وأن القرية كانت قد أصبحت ملاذا "آمنا" للنازحين من مناطق مختلفة في الوطن.. فالتفجير الأول كان صدمة غير متوقعة لأكثر أهلها تشاؤما، حيث كانت قد سبقته عملية بناء كبيرة شملت بناء المساكن والمحال التجارية والكثير من المشاريع الاقتصادية الصغيرة لإدامة زخم الحياة بعد عودة الكثير من أبنائها من المحافظات ونزوح آخرين إليها، نقول من الطبيعي أن تزدهر القرية مع قدوم رؤوس الأموال مع القادمين.. ليفاجأ أهل تللسقف بتلك "البهبهان" المحملة بكميات كبيرة من المتفجرات وفي صباح يوم ربيعي مشمس انفجرت لتطيح بآمال المتفائلين والساعين وراء رزقهم ولم يسلم الأطفال أيضا في رياضهم ومدارسهم.. وكان من نتائج ذلك العمل إيقاف الأعمال التجارية بشكل شبه كامل خصوصا وأن القرية تعتمد في اقتصادها على الأعمال الحرة والتبادل مع القرى والقصبات المحيطة بها، وكذلك توقفت تقريبا عمليات بيع وشراء الأراضي والعقارات حيث انخفضت أسعارها إلى النصف تقريبا إلا أنه ليس هناك من يغامر ويشتري عقارا في منطقة أصبحت عرضة لهجمات انتحارية!.. بسبب تفضيل الناس للهجرة والسفر خارج البلد بدل الشراء، بعد أن كانت الهجرة إلى الخارج قد خفت قبلها " قبل التفجير الأول" حيث أخذ العديد من شبابها بالعودة إليها لغرض الزواج وآخرين يحضرون لزيارة عوائلهم وأقربائهم وأصدقائهم.. ليسير الحال على هذا المنوال بين القائل أن ذلك العمل لن يتكرر وبين من يؤكد أن المستقبل يحمل بين طياته كل مجهول ومفخخ!.. ليفوز بالرهان أصحاب الرأي الثاني، ويهز القرية مرة أخرى انفجار آخر أمات أحلام المتفائلين وليحيل هذه القرية إلى ركام ليس بأبنيتها فقط وإنما بالتكوين النفسي والمعنوي لأبنائها أيضا.. بعد هذين التفجيرين لم تعد تللسقف كما كانت سابقا، لقد أصبحت أشبه ما تكون بـ "الأرض الحرام" رغم أنف أهلها المسالمين البسطاء، هؤلاء المواطنين الذين انتشروا في بقاع الوطن الكبير خلال التأريخ الحديث كما أشقاؤهم من القرى المجاورة ليساهموا في عملية البناء والأعمار كأقرانهم في الوطن ليبدعوا وليشكلوا ثقلا نوعيا على الرغم من قلتهم عدديا ليكون شعارهم الأمانة في العمل والنزاهة في التعاطي مع محيطهم الجديد، ويشهد بذلك أهالي المناطق التي حلوا ضيوفا عليها، حيث إننا كثيرا ما كنا نسمع البعض متفاخرا بأن جاره أو شريكه في العمل من " المسيحيين" وكيف أن ذلك المسيحي يحمل كافة الصفات الإيجابية من الصدق والأمانة والأخلاق العالية والالتزام بالعهود والمواثيق.. لكن الأوضاع الآن قد تغيرت بسبب من تقلبات السياسة في الوطن حاليا حيث أخذ الكل بجريرة البعض القليل من المسيئين من الذين لا يهمهم مصير شعبهم ومستقبله ولا يقيمون وزنا سوى لمصالحهم الشخصية الآنية..

لا نريد أن نكون متشائمين هنا ولكن كافة الوقائع تدلل على صعوبة العيش ضمن هكذا وضع، فمع غياب القانون الذي ينظم الحياة وانتشار العنف تتحول الحياة إلى جحيم لا يطاق، فشعبنا لا يستطيع التكيف مع هكذا عنف حيث أصبح أصحابه يتفننون بقسوته، وهنا أصبح أصلاء البلد أمام ثلاث خيارات أحلاهما مر.. الأول هو البقاء في أماكن سكناهم الحالية في المدن التي استقروا بها مع ما يواجهونه هناك من عنف وخطف وقتل.. والثاني هو الهجرة خارج الوطن مع ما يحمله ذلك من مجهولية المستقبل، وهنا تعتبر هجرة المسيحيين إلى الخارج هي الأكبر بين بقية المكونات وذلك حسب النسبة العددية.. أما الخيار الثالث فهو التوجه من كل تلك المدن إلى سهل نينوى أرض أجدادهم، مع صعوبة ذلك حاليا لعدم توفر مساكن وأبنية يمكن أن تحتضن هكذا أعداد كبيرة، لكن وبعد استهداف تللسقف بهذه المفخخات أصبح هذا الخيار أيضا غير مضمون النتائج ليس لتللسقف وحدها إنما لكافة القرى الكلدوآشورية في المنطقة.. ما يبعث على الحزن هو الصمت شبه المطبق على هذه الحوادث من قبل أولي الأمر والمكونات الكبيرة في العراق.. لا نقول ذلك لأننا لسنا جزء من الحالة العامة في البلد وإنما لأن تأثير ذلك علينا أكثر من الآخرين، فمن يتخذ العنف سياسة يهدف من ورائه الحصول على المكاسب السريعة وهو بالتالي يتوقع الخسائر كضريبة لما سيحصل عليه.. أما هذا الشعب المسكين والمغلوب على أمره فليس في قاموس تعامله سوى السلام والمحبة للغريب قبل القريب، لذلك نقول يجب توقف هذه الأعمال ليس في مناطقنا فحسب وإنما في كل أرجاء الوطن العزيز، ومن يسكت عنها يكون كالساكت عن الحق.